خاتمة

معضلة الهند

لقد آن الأوان لقطاعات مجتمعنا التي تتمتع بوضع مالي أفضل لكي تدرك الحاجة إلى جعل عملية تطورنا أكثر شمولية - تتجنب البذخ لمجرد لفت الأنظار، وتعمل على تحقيق وفر أكبر وهدر أقل، وتهتم بأولئك الذين يتمتعون بامتيازات أقل وتكون قدوة في الأمانة والاعتدال، وعمل الخير.

- مانموهان سينغ، رئيس وزراء الهند
النقاط العشر للميثاق الاجتماعي 25 أيار،«مايو» 2007

احتفلت الهند في 21 آب 2007. بذكرى مرور ستين عاماً على استقلالها بوصفها نظاماً ديمقراطياً مفعماً بالقوة والنشاط. وقد كان الكثيرون يشككون في عام 1947. في إمكانية نجاح الديمقراطية في مثل هذا البلد الفقير والمكتظ بالسكان. ولا يزال الكثيرون يرون في الديمقراطية الهندية عقبة رئيسة أمام جعل البلاد تتبع، مباشرة وبسرعة أكبر، برنامجاً يتخذ تطبيقه صفة الاستعجال ويركز على عملية تحرير الأسواق، وتحسين البنى التحتية، والتنمية الصناعية الملائمة للجهات الاستثمارية الأجنبية.

فلماذا لا تستطيع الهند أن تكون أكثر شبهاً بالصين؟ لماذا لاتستطيع الحكومة مجرد أن تحصل بشكل سريع على الموافقة الرسمية اللازمة لتمرير ما يجب إنجازه؟ إن الفساد المستشري والإدارة الضعيفة يشكلان بالتأكيد عقبات رئيسة أمام تقدم الهند، ولكن ومع كل ما فيها من عيوب وأخطاء، تصر الديمقراطية على البقاء في الهند. إن مواطني الهند، وهم

من أكثر السكان تنوعاً على كوكب الأرض، لم يهابوا المجاهرة بما يجول في أذهانهم. وهم ببساطة لن يتبعوا ما يمليه عليهم الحكم من دون أن يكون لهم رأي فيه.

ويعني وجود عدد فائض من الأحزاب السياسية وضرورة تجميعها في حكومة إئتلافية، أن الآراء المعارضة تمتلك القدرة على أن تكون مسموعة في الهند أكثر كثيراً من أن تكون مسموعة في الولايات المتحدة مثلاً. ويعرف كل سياسي هندي أن فقراء الهند هم الذين يصوتون. إلا أن قادة الهند يعرفون أيضاً أن النمو الاقتصادي ضروري وأساسي لتحسين فرص الحياة لجميع مواطني البلاد، وأنه من الصعب تحويل دولة نامية إلى دولة متقدمة من دون إطلاق العنان لقوى الدمار الإبداعي التي تلحق الضرر بالفقراء كيفما اتفق.

وكلما ازداد نمو الاقتصاد الهندي بصورة أسرع، ازداد استيعاب الهند للوضع الذي يجدر بها أن تختار فيه بين أمرين أحلاهما مرٌ. فكيف تستطيع أن تحافظ على المحرك الخارق للنمو الاقتصادي منطلقاً إلى الأمام وبأقصى سرعة، من دون أن تزيد من تَأَكُّل الوجود الواهي للفقراء، فتقوض بذلك الترابط الاجتماعي بصورة خطيرة، وتقضي على ما تبقى من البيئة الطبيعية للهند؟

مثابرة الفقراء

على الرغم من توفر الأرقام التي تدعو للتفاؤل والزيادات الكبيرة المفاجئة في أعداد المشروعات الاستثمارية الأجنبية وتوسع الشركات الهندية الرائدة في الخارج، فإن الواقع الحزين يتمثل في أن معظم المواطنين الهنود يظلون فقراء إلى أبعد الحدود. وهذا الواقع قائم بعد مرور ستين عاماً من الاستقلال وستة عشر عاماً من التحرر الاقتصادي، وتحقيق نمو هائل غير معهود. وفي الأسبوع الذي سبق احتفال الهند بالذكرى الستين للاستقلال، أصدرت الحكومة الهندية تقريراً مثبطاً للهمة بكل معنى الكلمة، يكشف عن أن (86) بالمئة من الهنود الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، وبمعنى آخر الذين لا يتم فرض ضرائب على أعمالهم أو ملاحقتهم رسمياً من قبل السلطات الحكومية، يكسبون أقل من خمسين سنتاً يومياً. وبما أن أكثرية العاملين من الهنود يقعون ضمن هذه الفئة، فقد كشف هذا التقرير أن نصف سكان الهند لا يعيشون على أقل من دولارين يومياً فقط، أو حتى أقل تماماً

من دولار واحد في اليوم: بل هناك 600 مليون هندي يعيشون على مبلغ هزيل يرثى له يصل إلى خمسين سنتاً يومياً.

وفي الوقت نفسه تتزايد استضافة فقراء الهند في الاستعراض الكبير للبذخ الذي يهدف إلى لفت الأنظار من جانب طبقة نخبة هندية منتشية بالإمكانيات الشرائية الجديدة، وبإلغاء النظرة القديمة التي تبناها غاندي ضد الاستعراض العلني للثروة باعتباره وصمة عار. ومن هنا التوبيخ الذي وجهه رئيس الوزراء في النقاط العشر للميثاق الاجتماعي، الذي قدمه في ربيع عام 2007. إلى نخبة أصحاب الشركات والمشروعات التجارية، لكي يعيشوا بصورة أكثر تواضعاً قليلاً مراعاةً لمحنة الملايين من رفاقهم المواطنين الأقل ثراء. وقد سخرت منه الصحافة المختصة بتغطية أخبار قطاع الأعمال، لكن المستمعين الذين يحتفظون بذكريات تاريخية أبعد، سمعوا عبره أصداء كلمات غاندي ونهرو الأبوين المؤسسين للهند، اللذين لم تتحقق بعد وعودهما لشعب الهند غداة إعلان الاستقلال.

ويعيش فقراء الهند أوقاتاً عصيبة مع تزايد تردي أحوالهم. فقد حذر تقرير بنك التنمية الآسيوي بأن التحرر الاقتصادي يؤدي إلى توسيع الهوة ما بين الأغنياء والفقراء في آسية وليس تضييقها. وقد اقترن التضخم في الهند بتحقيق مستويات عالية من النمو. وترتفع الأسعار بشكل عام بمعدل 7 بالمئة، بينما ترتفع أسعار الأغذية الأساسية بمعدل سنوي يبلغ (10) بالمئة، وهو أسرع من المعدل السنوي للنمو الاقتصادي للهند. ومن الطبيعي أن الفقراء هم الذين يتضررون بصورة أكبر.

وفرضت مشروعات التنمية مثل السدود، المناجم، والمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) التي أقيمت في مناطق «الحقول الخضراء» نزوح الملايين من المزارعين الفلاحين والـ «الأديڤاسيز» وهم عادة من سكان الغابات، مع تلقي جزء صغير منهم فقط دائماً وعوداً بإعادة توطينهم أو منحهم حزمة من التعويضات. ويؤول مصير معظم هؤلاء إلى تحولهم إلى لاجئين في الداخل في القطاع غير المنظم والفقير جداً المصور في التقرير الحكومي. ولابد لهذا الوضع من أن يقود إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي على نطاق واسع، وما حركة التمرد الماوية النامية في الهند سوى إحدى عوارضها.

ولا تزال الهند تواجه، وخارج نطاق الفقر، كل التحديات المخيفة التي ورد ذكرها في هذا الكتاب منذ عام باستثناء أمر مشجع واحد: يبدو أنه كانت هناك مبالغة في تقدير أرقام وباء الإيدز. فقد أشارت دراسة صدرت عام (2007). إلى أن عدد سكان الهند الذين أصيبوا بالمرض ربما يتراوح في الواقع ما بين 2 إلى 3 ملايين شخص، وهو نصف العدد الذي جرى تقديره سابقاً. وكان التقرير الجديد مبنياً على عمليات مسح أجريت من بيت إلى بيت، بدلاً من الاعتماد على معلومات مأخوذة من عمليات فحص الدم من ناحية الأم. وإذا ما كانت نتائجها دقيقة، فإن هذه المعلومات تعد أنباء رائعة بالنسبة للهند.

من جهة أخرى فقد ازدادت أزمة المياه سوءاً. ويستمر النقص في إمدادات الطاقة في إحداث انقطاعات منتظمة في التيار الكهربائي، وهي تؤثر على الفقراء والطبقة الوسطى أكثر كثيراً مما تؤثر على الأغنياء، الذين يقومون ببساطة بتشغيل مولداتهم العاملة على وقود الديزل. كما عادت الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل، بالخراب على مساحات واسعة من المناطق الهندية في الموسم الأخير للأمطار المترافقة برياح شديدة، وخلَّفت وراءها حقولاً تالفة وقرى مدمرة، ووفيات وأمراضاً. ولم تعمل الحكومة الهندية على توظيف الجهد والوقت والمال الذي تحتاجه في إطار الاستعدادات، التي تتخذها لمواجهة الكوارث بالنسبة لهذه المأساة، التي تحدث كل عام، وأدى الإفراط في بناء الحواجز الترابية لمحاصرة مياه الأنهار إلى تفاقم الأضرار، التي ألحقتها الأمطار الموسمية في عام (2007)، وأفسحت المجال أمام حدوث هجوم كاسح للمياه والوحول شبيه بذاك الذي شهدته ولاية نيواورليانز. وتظل محنة معاناة المزارعين الطويلة، محنة رهيبة مع تحديد عدد حوادث الانتحار في السنوات العشر الماضية بأكثر من مئة ألف واقعة.

وقد أُرغمت الهند مجدداً على استيراد كميات قياسية من القمح، لتلبية الطلب على هذه المادة في عام 2007 و2008. والواقع فإن التهافت المذعور على الشراء من جانب الهند كان المسؤول عن رفع أسعار القمح في بورصات السلع الأساسية في عام 2007، إلى مستويات أدت إلى تحطيم الأرقام السابقة ورفع أسعار الأغذية في أنحاء العالم.

ثمن العمل كالعادة

وتخبو الرؤية المشجعة لعدد كبير من الهنود الذين أجريت معهم أحاديث ومقابلات من أجل إعداد هذا الكتاب، مع كل يوم يمر تتقبل فيه الهند منهج العمل المعتاد المبني على الاستهلاك والمتبع في عملية تطوير البلاد. ويستمر التوسع العمراني الذي يفتقر إلى التخطيط مع بذل محاولات قليلة لتحقيق وفرٍ في الطاقة أو تستمر وقائع حياة معظم مواطني المناطق الحضرية، كما لو أن الهند لم تواجه مشكلات في الطاقة أو التلوث، وكأنه مقدر على جميع الهنود أن يصلوا من النقطة A إلى النقطة B بوساطة سيارة خاصة. وهذا كله يدعو للاستغراب بصورة أكبر. حيث تقوم المدن في العالم المتقدم باتخاذ خطوات واسعة وجدية نحو مراعاة أهمية «الموضوع البيئي» لدى إقامة البنى التحتية، فتلتزم بالمحافظة على البيئة عبر كل شيء يتصل بهذه المسألة، بدءاً بقوانين البناء الأكثر صرامة، التي تؤمن مردوداً أفضل للطاقة، والقيود على حركة سير الآليات، وإنشاء مسارات مخصصة للدرَّاجات الهوائية والمشاة في شوارع المدن تكون صديقة للبيئة العمرانية.

إنني أعيش في مدينة نيويورك. ومثلي مثل الكثيرين من سكان نيويورك، فإنني لا أمتلك سيارة، ولا أطمح إلى ذلك. ومعظم سكان باريس الذين أعرفهم لا يطمحون إلى اقتناء سيارة أيضاً. ولكن سكان نيويورك وباريس يمتلكون شيئاً حضرياً لا يمتلكه الهنود: الأرصفة، ممرات المشاة عبر الشوارع، وسائط نقل عامة ممتازة، مسارب للدراجات النارية، ومدارس، مكاتب بريد، حدائق عامة ومحال تجارية تقع ضمن نطاق مجاور، ويمكن الوصول إليها دون مشقة. وباستثناء مواطني نيودلهي الذين يحظون بنظام ممتاز لقطار الأنفاق، فإن المحظوظين جداً فقط من أصحاب الامتيازات العالية في الهند من سكان المباني والبيوت باهظة الثمن، المزودة بالبوابات يتمتعون بهذه المزايا الحضرية الأساسية.

وليس من الضروري أن يكون الأمر على هذا المنوال، فالشخصيات الاستثنائية التي جرى تقديم نبذة عنها في هذا الكتاب تؤكد مرة تلو الأخرى: أن في متناول الهند كل العناصر اللازمة لوضع تصور لمستقبل مختلف بدلاً من مكابدة مشقة المرور بالمراحل المؤلمة المختلفة لعملية التصنيع، وبناء القوة العسكرية التي مر بها الغرب في القرن العشرين. ويقوم الآلاف من الأشخاص المتفانين والمخلصين وجماعات وحركات رئيسة بالعمل يومياً في الهند من

أجل تبني مسار مختلف. غير أنه من الصعوبة بمكان مقاومة دوافع مواصلة إدارة العمل كالمعتاد، لا سيما في بلد يختبر فيه عدد كبير من شعبه مغريات الثقافة الاستهلاكية العصرية للمرة الأولى.

لقد انضم العديد من الشركات الرائدة والناشطة تجارياً واقتصادياً في الهند، التي تشجعت بوجود مقدرة جديدة على التنافس بشكل مباشر مع الشركات الرئيسة متعددة الجنسيات في أوروبة، وشمال أمريكة، وشرقي آسية، والمستفيدة بشكل مباشر من عقد صفقات رابحة مع شركات أجنبية كبيرة، انضمت إلى نظيراتها الأمريكية في الضغط من أجل قيام نظام رأسمالي يترسخ شيئاً فشيئاً، ويتبع نموذج عهد الرئيس الأمريكي ريغان في كونه نظاماً مصمماً على النجاح، وتحقيق ما يريده، ويتعامل بإسلوب مؤات للعمل التجاري بشكل يسمح بانتقال الأموال ببطء من الدول الأغنى إلى الأفقر: لقد أنفقت جماعات الضغط الرئيسة المهنية في البلدين «اتحاد الصناعات الهندية (CII) ومجلس الأعمال الأمريكي – الهندي (VSIBS) الملايين من الدولارات للضغط على مجلس النواب الأمريكي من أجل الدفع باتجاه الحصول على موافقته على الاتفاقية النووية الهندية الأمريكية في المجال المدني بسبب المليارات من الدولارات، التي سيجنيها أعضاء هذه الجماعات إذا ما تم تمرير الصفقة.

إن مشروعهم الآتي هو: عقد اتفاقية تجارة حرة بين البلدين. ويمكن للمرء أن يتخيل فقط الآثار المدمرة التي ستلحق بفقراء الهند إذا ما كان مصيرهم مشابهاً تقريباً لمصير فلاحي المكسيك في أعقاب توقيع اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكة. وما لم يتم تدبر موضوع الاتفاقية بعناية، فإن «صوت الشفط العملاق» كما عبرّ عنه المرشح الرئاسي السابق روس بيرو بشكل ركيك للوظائف التي تغادر الولايات المتحدة سوف يأتي من الهند، وليس المكسيك وسوف تكون وظائف ذات خبرات عالية، وكذلك وظائف في حقل التصنيع.

أما بالنسبة للشركات التجارية الأمريكية والهندية الكبرى فإن الأمر برمته يتعلق بالمال. وتعتزم حكومة الهند زيادة مقدراتها الدفاعية في محاولة لتبني وضع القوة العظمى بالمقارنة مع مكانة فرنسة، روسية والمملكة المتحدة – إن لم يكن الصين أو الولايات المتحدة. ويتوقع أن تنفق الهند في السنوات الخمس المقبلة وحدها (60) مليار دولار مقابل مشتريات الأسلحة

التقليدية. (على الرغم من الزيادات المتواضعة في النفقات الاجتماعية، فإنها ستنفق مبلغاً ضئيلاً نسبياً على الصحة، التعليم، الطاقة البديلة، والبيئة). وترغب الشركات الأمريكية بالحصول على قطعة كبيرة من هذه الفطيرة المغرية للغاية، وهي تخشى أنه ومن دون تقديم هدية الاتفاقية النووية في المجال المدني مع الهند، فسوف يجري إبعادها من قبل الدول المحتالة المتعطشة لبيع الأسلحة الدفاعية، سعياً وراء الدولارات الهندية، التي ستنفق على الدفاع، ألا وهي: روسية وفرنسا وإسرائيل وحتى السويد.

كما ترى الشركات الهندية فرصاً لقيام مشروعات كبيرة عبر توريدات الأسلحة الدفاعية المقررة لبلادها. وتطالب الحكومة الهندية أن يتضمن جزء كبير من عقود الأسلحة الجديدة بنداً حول الاستثمار في الهند، وأن تحصل المؤسسة الصناعية الهندية على المساعدة في مجال تطوير مقدراتها بصفتها أحد المصنعين الكبار للأسلحة في العالم. وهي متلهفة لتوسيع ارتباطاتها مع الشركات الأمريكية القوية، كما تثبت عملية تعميق الارتباط ما بين مجموعة سونيل ميتال وشركة وول-مارت. وتعد الاتفاقية صفقة رابحة بالتأكيد بالنسبة للعمل التجاري الأمريكي والهندي.

أما العنصر المربح الآخر في الاتفاقية النووية فيتمثل في قطاع الطاقة، مع وجود تنافس شديد بين الولايات المتحدة، روسية، وفرنسة يتوقع أن يتركز حول بناء المفاعلات النووية الجديدة للهند، وفي إتاحة فرص كبيرة للشركات الهندية للدخول في العملية أيضاً. هذا على الرغم من أنه من المتوقع أن توفر الطاقة النووية مقداراً صغيراً جداً من الحاجات الكلية للهند (أو الولايات المتحدة) من الطاقة لنصف القرن القادم. لقد تمكنت مؤسسات صناعة الطاقة النووية من إعادة الاعتبار إلى ذاتها عبر استغلال المخاوف التي يثيرها الاحتباس الحراري العالمي وإعادة الترويج للطاقة النووية بوصفها الطاقة «النظيفة الآمنة»، التي سوف تحقق معجزة بإنقاذنا من التغيرات المناخية. وفي تلك الأثناء، كان لابد من إغلاق مفاعل نووي في تينيسي في صيف عام 2007، لأن درجة حرارة مياه النهر التي اعتادت أن تبرده كانت دافئة جداً لكي تكون فاعلة؛ كما تضرر مفاعل في اليابان بشكل خطير بفعل حدوث هزة أرضية. وعانى مفاعل في السويد حالة مريعة قاربت حالة الذوبان ولكن لا داعي للقلق، فالمفاعلات النووية «خالية من التلوث».

الشراكة الأمريكية الهندية تتعرض للهجوم

لم يفلح كل الضغط الذي مورس في واشنطن في إخماد الاعتراضات على الاتفاقية مع الهند. وتم التعبير عن الاعتراضات في الهند بشكل قوي صارخ، وتميزت بنبرة عالية وكانت في جزء منها سياسات حزبية تافهة عديمة الأهمية - اعترض حزب جاناتا على أساس السيادة الوطنية في حين أن الحزب هو الذي كان قد بادر إلى العمل على التوصل إلى الاتفاقية في المقام الأول، وأصبحت الهند تحت زعامته دولة نووية في عام 1998 - وفي جزء آخر حالة من عدم الأمان المخيم على البلاد، التي تثير شعوراً مبالغاً فيه من التهديد للسيادة الوطنية من أية جهة أجنبية. وكان الأكثر إثارة للذعر بالنسبة لرئيس الوزراء سينغ، وحزب المؤتمر الذي يتزعمه قيام الأحزاب الشيوعية الهندية، التي يعتمد حزب المؤتمر على دعمها للمحافظة على الحكومة الحالية في السلطة، بتمزيق الاتفاقية والمطالبة بتأجيل إبرامها على الأقل. وقد أصرت هذه الأحزاب على موقفها ورفضت تغييره. وربما تواجه الحكومة أيضاً أزمة ثقة قد تُفضي إلى التعجيل بإجراء انتخابات مبكرة.

كان الاعتراض الرئيس لليسار يتمثل في: الخوف بأن الشراكة الإستراتيجية والاقتصادية المتنامية للهند مع الولايات المتحدة تعرض للخطر استقلالية الهند في رسم السياسة الخارجية، وتفسح المجال أمام استغلال كامل للبلاد من جانب أصحاب المصالح من المتنفذين في الشركات الأمريكية- والهندية وغيرها من الشركات الأجنبية. ولا يرى اليسار الهندي في الولايات المتحدة، لاعباً لطيفاً لا يشكل أية خطورة، إطلاقاً. ونظراً للضغط الذي يمارسه المستثمرون الأجانب للتهرب من قوانين العمل الهندية مع أنها تطبق على جزء صغير جداً من القوة العاملة في البلاد، وكذلك التهرب من مجموعة من القوانين الأخرى المعمول بها في الهند والمتعلقة بحقوق ملكية الأراضي وغيرها من المناطق، فإن هناك احتمالاً بأن يخسر اليسار الهندي الكثير نتيجة حدوث تقارب أوثق مع الولايات المتحدة. غير أن هذا لن يشكل خسارة من وجهة نظر الشركات التجارية الأمريكية التي تخشى من «تأثير فنزويلا» في الهند مما قد ينتزع منها سيطرتها على سوقها المربحة، التي لم يجر استثمار حجم إمكانياتها سوى على نطاق ضيق لا يذكر.

من المحتم أن الهند، ووفقاً للحجم المطلق لعدد السكان، والاقتصاد، والقوة العسكرية المتنامية، سوف تحقق المعايير الأساسية، التي تجيز لها الدخول إلى العالم المهيب «للقوى العظمى»، الذي تسعى إليه. ولكن وكما تساءل الخبير الفرنسي الكبير في الشؤون الهندية كريستوف جافريلو «القوة لفعل ماذا؟» إن جيشاً جراراً مجهزاً بصواريخ متوسطة المدى، غواصات نووية، طائرات مقاتلة نفاثة من طراز F-18، وأحدث ما تم اختراعه من أجهزة المراقبة، لن يكون ذا فائدة للهند فيما لو لم تعد ترى ما الذي جعل من الهند دولة عظيمة بحق.

وتأخذ الهند دروساً من صفحات كتاب المسرحيات، التي ألفتها الولايات المتحدة الراغبة بشدة في لعب دور المعلم والجهة الموردة للمعدات. ولكن السباق على التفوق العسكري هو سباق نحو النسيان على المدى القريب. ويحتاج الإنسان فقط إلى إلقاء نظرة على الوضع الحالي للمديونية الأمريكية في ضوء الحرب على العراق، والبراهين العديدة التي تثبت أن الولايات المتحدة قد فشلت في المحافظة على بنيتها التحتية الأساسية وتحسينها بشكل وافٍ، أو إلقاء نظرة على الدليل المؤسف على الإخفاق في توظيف الجهد والمال والوقت في الحاجات البشرية الأساسية للرعاية الصحية المتميزة والتعليم المتميز، لجميع مواطنيها. فليس هكذا يجري وضع برنامج سياسي يضمن المقدرة على التنافس والرغبة في تحقيق الفوز مستقبلاً على مستوى البلاد.

ولابد من التذكير في الختام أن الهند دولة نووية تقع إلى جوار دولتين نوويتين في منطقة مشحونة بحالة من عدم الاستقرار، معظمه ناجم عن حالات غير طبيعية ومخيفة من التفاوت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحدوث تدهور بيئي خطير، وهي قضايا لن تحلها أية ترسانة من الأسلحة مهما كبر حجمها.

ردة فعل معادية متصاعدة

بعد خمسين عاماً من الاستقلال، وعلى الرغم مما صدر عن الحكومة الهندية من تطمينات إيجابية، فإن الهند تواجه خطر التخلي عن الفقراء وعن الإرث الرائع للأب المؤسس للامة والأكثر تاثيراً، ألا وهو المهاتما غاندي. فالهند تقوم وتحت ضغط شديد من أصحاب المصالح التجارية برمي تراثها الزراعي وكل ما يتصل بالزراعة والفلاحين

والرعاة الرُّحل والسكان الأصليين لصالح نموذج قديم وسام بشكل خطير، يعود إلى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، يركز على التنمية الصناعية، الزراعة الاحتكارية وتوسع المناطق العمرانية.

هل من الممكن «تنمية الإنصاف» حسبما تساءل موكيش آمباني، أغنى رجل من أصحاب المليارات في الهند، في بداية هذه الصفحات قبل عام؟ لقد ازدادت ثروة السيد آمباني بسرعة كبيرة في أثناء العام الذي مضى منذ أن كتبت هذا الكتاب.. وهو الآن أحد أكثر الرجال ثراء على كوكب الأرض، وتقدر ثروته بأكثر من (60) مليار دولار. وعلى الرغم من المناشدات التي وجهها رئيس الوزراء، فهو ليس خجولاً البتة من التباهي بما يملكه. ففي عام 2007. نقلت الصحافة العالمية تقارير إخبارية عن المبنى السكني المزمع إنشاؤه من ستين طابقاً للإقامة الشخصية لأفراد عائلة السيد آمباني الستة، كاملاً مع مِرأَب مكون من أربعة طوابق لاستيعاب مجموعة السيارات الواسعة التي يملكها، إضافة إلى مهبط لطائرة مروحية. وسوف يرتفع برج البيت الجديد فوق مدينة بومباي، حيث يعيش (60) بالمئة من سكانها من دون مأوى أو في الأحياء الشعبية الفقيرة. ووفقاً لما ورد في التقارير الإخبارية، فإن مسكن عائلة آمباني سوف يوظف طاقماً إدارياً يضم ستمئة شخص. ويتوقع الانتهاء من أعمال البناء بحلول خريف عام 2008. ومن الصعب تخيل أن يكون بإمكان اقتصاد الهند على الإطلاق تنمية ثروة كافية لجميع سكان مدينة بومباي، لكي يعيشوا حياة بذخ وإسراف مثلما يعيش السيد آمباني.

وقد أبلغني أحد رجال الاقتصاد أن هناك طريقة مجربة وصحيحة لتنمية الإنصاف: «إنها تدعى إعادة توزيع الدخل عبر فرض الضرائب والإنفاق الحكومي». وكانت حكومة الهند قد قدمت بعض التعهدات بتحقيق هذا الأمر وعلى نطاق أوسع مما سترغب فيه أوساط رجال الأعمال، ولكنه أضيق كثيراً مما تحتاجه جموع الفقراء في أنحاء البلاد وضيق جداً مقارنة بنطاق الإنفاق العسكري للهند. وبينما يقوم بعض رؤساء الشركات التجارية باتخاذ خطوات عملية من أجل الإذعان مكرهين للحد الأدنى الثلاثي من الأرباح، فإن الآخرين يستغلون ثرواتهم التي جنوها حديثاً، ليطبقوا نماذج من العمل التجاري تعطي عوائد كبيرة للمستثمرين، ولكنها تفعل ذلك مقابل ثمن اجتماعي وبيئي غير مقبول. ويبدو

أن الحكومة وقد أسرها إغواء الاستثمار الأجنبي المباشر وضرورة تحقيق إنماء صناعي غير قادرة على وضع حد للعديد من هذه الممارسات. ولسوء الحظ، فإن أفعالها لا تتفق ببساطة مع لغتها المنمقة الجديرة بالثناء.

إن ما لا تستطيع الحكومة أن تكبحه، يقوم المواطنون الهنود وبصورة متزايدة، بتولي أمر وضع حد له، وبوسائل عنيفة أحياناً. كما تتصاعد ردة الفعل العدائية ضد التطور مع كل تنازل يقدم للشركات الاستثمارية وفي غياب أي إجراءات لحماية الآلاف من الهنود الذين يُرغمون على ترك أراضيهم أو أعمالهم بالقوة. ويواصل متمردو حركة الماويين الناكسال Maoist Naxalite كسب مواقع لصالحهم. ففي منطقة ناندیغرام غربي إقليم البنغال، ترافقت الاعتراضات التي قادها المزارعون والقرويون بأعمال عنف احتجاجاً على إنشاء منطقة اقتصادية خاصة من أجل إقامة بناء ضخم لمعمل كيماوي على مساحة (34,000) فدان، وكان يهدد بحرمانهم من الوسيلة الوحيدة التي يملكونها لكسب العيش، ألا وهي أرضهم. وفي شهر آذار من عام 2007، بلغ النزاع ذروته وقُتِلت أعدادٌ كبيرةٌ من الناس. ومما يثير السخرية، أن الحكومة الشيوعية للولاية هي التي قامت بتنسيق إجراءات القمع العنيفة التي اتخذت ضد الاحتجاجات. وقد أجبرت الحكومة في النهاية على نقل المشروع إلى مكان آخر.

وفي شهر أيلول من عام 2007، دفعت الاحتجاجات العنيفة التي جرى تنظيمها عند موقع عدد من محال السوبر ماركت العديدة والحديثة التابعة لشركة «ريلاينس»، لبيع المنتجات الزراعية الطازجة التي أُقيمت وفق نموذج المقصورات الكبيرة الذي تعتمده شركة وول-مارت، دفعت بحكومة ولاية اوتار براديش المنتخبة حديثاً إلى إصدار أوامر بإغلاق هذه المحالّ، حتى يكون بالإمكان تقويم تأثيرها على أرزاق بائعي الخضراوات المحليين، وأصحاب الدكاكين الصغيرة. وكان عشرات الآلاف من بائعي الخضراوات والمتاجر التي يملكها ويديرها أفراد الأسر الصغيرة، قد حرمت من مصدر دخلها بسبب هذه المتاجر الكبرى، التي تعد «بإلغاء الوسيط» لكي تدفع للمزارعين أسعاراً أعلى، وتقدم للمستهلكين أسعاراً أقل، (وتجني أرباحاً هائلة على الهامش ما بين هذا وذاك)، ولم تقتصر الاحتجاجات على أوتار براديش، وهي تهدد بأن تعم أرجاء البلاد بأكملها. إن الاندفاع للتخلص ممن «يفتقرون إلى الكفاية» في السوق الهندية يمكن أن تكون له عواقب اجتماعية وخيمة، عندما يتألف هؤلاء

الذين «يفتقرون إلى الكفاءة» من الملايين من الناس، الذين يتدبرون أمور معيشتهم بالقليل، مما يسد رمقهم، وليس أمامهم مكان آخر يلجؤون إليه للحصول على عمل. أما الأسعار الأقل الموعودة، فهي مجرد أقل بالنسبة للمستهلكين من أبناء الطبقة الوسطى، الذين سوف يقومون بالتسوق في المخازن الجديدة المزودة بأجهزة تكييف الهواء.

إضافة إلى ذلك فإن هذه المتاجر تحتاج إلى توفر أساليب زراعية اقتصادية تشمل الزراعة الأحادية* واستخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الصناعية الثقيلة. وباتت المحاصيل المعدلة وراثياً وتعريض الأغذية للإشعاعات، الموجودة سابقاً في الأطعمة، مهيأة للانتشار على نطاق واسع في الهند وبشكل متزايد أيضاً. وكانت الولايات المتحدة تسمح باستيراد أشجار المانغو الهندية في عام 2007. شريطة أن تصل فقط في شحنات تجارية، (وبذلك تضمن السوق للمزارعين الكبار) وكان يجري تعريضها للإشعاع النووي في أحد المرافق المرخصة من قبل الحكومة الأمريكية قبل شحنها.

وهذا يضع السلسلة الغذائية للهند على مسار مناقض لذاك المعمول به في الولايات المتحدة، حيث تعد الأغذية العضوية أسرع أقسام سوق الأغذية تطوراً. فأسواق المزارعين تشهد انتعاشاً كبيراً وتزداد وبسرعة شعبية الأغذية المحلية والحركات المؤيدة للأطعمة المحضّرة ببطء. وقد ضاق الناس في الولايات المتحدة ذرعاً بالزراعة الصناعية، لكنه من الصعب الوقوف في وجه جماعات الضغط القوية في الشركات التجارية الزراعية، ورفع الضرر الذي تم إلحاقه بالأراضي، والمياه، والحياة البرية -عدا عن ذكر المجتمعات المحلية البشرية وأعداد المزارعين الذين يمتلكون الخبرة- وإعادة العمل بنظام بيئي حكيم لإنتاج الأغذية.

الهند ليست مضطرة لسلوك هذا المسار ذاته. فهي تستطيع -ويجب عليها- أن تحتضن الزراعة المستدامة، التي يشكل المزارع محورها. إن الثمن البشري والبيئي لعدم القيام بذلك سوف يثقل كاهل الهند للغاية، وإلى حد لا تقوى على تحمله.

وحتى أبناء الطبقة الوسطى يعيشون أوقاتاً عصيبة في الهند بلد التطور السريع. وترى عمتي وعمي أن الحياة في غورغاون باتت متعبة بصورة متزايدة. وهما محظوظان جداً ليكونا

* الزراعة الأحادية: زراعة محصول من النوع نفسه في الأرض نفسها كل عام. (المترجمة)

قادرين على الرحيل بعيداً إلى أمريكة الشمالية في أثناء الفصل الحار عندما ترتفع درجات الحرارة بشكل منتظم إلى (100) درجة فهرنهايت، وينقطع التيار الكهربائي ساعاتٍ في كل يوم خانق، مما يؤدي إلى توقف أجهزة التكييف عن العمل، وأجهزة التلفاز والحاسوب. ومع أنهما لا يواجهان خطر الجوع، فقد شعرا بتأثير الأسعار المرتفعة على ميزانية الأسرة.

ولا تزال الثقة بالمستقبل التي تبعث على الدهشة التي لمستها في الهند في عام 2005 و2006، عندما قمت بإنجاز الجزء الأعظم من البحوث المتعلقة بهذا الكتاب، لا تزال قائمة. ويستمر الهنود في امتلاك آمال كبيرة بالنسبة لمستقبل بلادهم. وهم ما يزالون يعتقدون أنها سائرة أخيراً على درب العظمة المعترف بها. إلا أن هنالك الآن أكثر من مسحة من القلق أيضاً، مع إحساس ملموس بالخوف يتلاشى عند حواف الشعور المثير بالابتهاج والإيمان بالمقدرة على معالجة المشكلات بسهولة. فالمخاوف تكبر مع كل انقطاع للتيار الكهربائي، وكل فيضان مدمر، وكل صباح ضائع في زحام حركة المرور، وكل تمرد دموي يقوم به المتمردون الماويون أو حزن مرئي لفلاح نازح.

لقد تقبل معظم الهنود حقيقة أن الهند لن تلحق بالصين على الإطلاق، وهي في الواقع تتراجع أكثر فأكثر خلف جارتها العملاقة. وكما هو الحال في باقي أنحاء العالم، تشكل أزمة الائتمان المصرفي الحالية في الولايات المتحدة سبباً للذعر في الهند. فحدوث ركود اقتصادي طويل في الولايات المتحدة يمكن أن يلغي الكثير من التطور الموعود في الهند والمرتبط بشكل متزايد بالاقتصاد الأمريكي. ويحذر صوتٌ وأحياناً همسةٌ وأحياناً صياح حادٌ بأن الحزب الغربي للاستهلاك من أجل الاستهلاك بحد ذاته والرأسمالية «المشحونة بمحرك توربيني»، كما أسماها جورج سوروس، التي استقطبت اجتذاب اهتمام عدد كبير من المؤسسات الحكومة المحلية والعالمية، واقتصاد عالمي تم ارتهانة بأوامر من مجمع صناعي عسكري هائل، سوف يواجهون يوماً ما عواقب ما أقدموا عليه.

عالم آخر ممكن

هل ستفي الهند بوعد هذه اللحظة وتعمل في سبيل الخير المثمر بناءً على التعهد الذي قطعه جواهر لال نهرو على نفسه لشعب الهند في خطبته الشهيرة غداة حصول بلاده على

استقلالها، بأن يحرر الهنود جميعهم من «الفقر والمرض وعدم تكافؤ الفرص؟»، هل سيكون لدى الهند الشجاعة السياسية والجرأة الفكرية لوضع تصور لمصير وطني للقرن الحادي والعشرين، خاص بالمرحلة اللاحقة للتصنيع، ويستند في أسسه إلى تقاليدها القديمة والرسالة الثورية الحقة المتعلقة بمبدأ اللاعنف التي ضمنت حريتها؟

إن الحيوية المطلقة لشعب الهند، وسحر ثقافتها الفنية سواء القديمة، والمعاصرة تشكل ينابيع للإبداع والقدرة على التكيف والمرونة تُلهم وتدعم الملايين من الأشخاص في الهند وفي أنحاء العالم كل يوم. هناك مستوى وافٍ من الحيوية الفوضوية في كل جانب من جوانب هذه البلاد الرائعة، يجعل الهند تتفادى دائماً التعميمات السهلة، حتى، وهذا أخلص أملي، ما يتعلق منها بالتوجهات الأكثر سوءاً للّحظة الراهنة. وتبقى السلطة السياسية والثقافية اللينة للهند ميزة هائلة ومصدر قوة سوف تقود البلاد بعيداً باتجاه تحقيق أهدافها. ويستمر العالم في الافتتان بكل الأشياء الهندية تماماً مثل الهنود أنفسهم، الذين يستمتعون بالإمكانيات الإبداعية الحيوية لأمتهم، وهي تندفع إلى الأمام. ومع ذلك فعندما تتباعد العلاقة تدريجياً وبشكل كبير بين البلاغة والواقع، فإن حتى أقوى سلطة لينة يمكن أن تفقد قوة تأثيرها، كما يمكن حتى لأعظم دولة أن تفقد مصداقيتها.

ولابد من القول في النهاية، أنَّ أثمن مزايا الهند جميعها هو نظامها الديمقراطي. فمهما ازداد ارتفاع معدل النمو في الهند، ومهما كان عدد أصحاب المليارات الهنود الجدد الذين يشكلون قائمة «فوربس» لأغنى أغنياء العالم، فإن الناخبين الفقراء في الهند أولاً وقبل كل شيء، سوف يطيحون بالحكومة الحالية إذا ما فشلت في تحقيق تقدم يهدف إلى تلبية حاجاتهم الأساسية. وقال لي رئيس جماعة ضغط قوية في واشنطن دي.سي مؤخراً: «إن العمل التجاري يقود هذا الأمر برمته مع الهند في الوقت الحاضر. ونحن نحتاج فقط إلى التأكد بأن الحكومتين تحضران الشعب برفقتهما». إنني آمل أن تثبت الانتخابات القادمة في الهند وفي الولايات المتحدة بأن هذا الرجل يمتلك معادلة معكوسة للحكم الديمقراطي.

هل ستمتلك إدارة أمريكية جديدة الشجاعة لإعادة تركيز العلاقة ما بين الولايات المتحدة والهند، وبصورة جوهرية، حول التحديات الرئيسة لعصرنا؟ إنها ستفعل فيما لو طالبها بذلك المواطنون الأمريكيون، بمن فيهم المواطنون الأمريكيون من أصول هندية. تخيل

قوة علاقة ثنائية بين اثنين من أعظم الأنظمة الديمقراطية في العالم، تركز على تشجيع الزراعة المستدامة التي تحافظ على المزارع الأسرية والتنوع النباتي؛ وعلى معالجة الاحتباس الحراري في العالم عن طريق تقليص انبعاثات الغازات من البيوت الزراعية البلاستيكية بشكل جذري، فتخفض من الاستهلاك الأمريكي غير المتناسب لموارد العالم، وتضع خططاً ملموسة لمساعدة المواطنين والشركات التجارية على التكيف مع ما يمكن أن يلحقه تغيير المناخ؛ من أضرار؛ كما تركز على تصميم مساكن ووسائل مواصلات ذات كلفة رخيصة وصديقة للبيئة، وتحقق وفراً في الطاقة؛ وعلى توظيف الأموال والجهود في الطب الوقائي، وتسخير التكنولوجيا لخفض تكاليف الرعاية الصحية، ولجعل الرعاية الصحية الممتازة حقاً عالمياً وليس امتيازاً محدوداً؛ وعلى جعل الحصول على التعليم المتميز ممكناً للجميع حتى يستطيع كل طفل أو طفلة إدراك الإمكانيات الكاملة لحياته أو حياتها.

تخيل اتفاقية تعقد بين الولايات المتحدة والهند لاستخدام الطاقة النووية في المجال المدني، وتركز على نزع الأسلحة النووية في العالم -بما فيها أسلحة الولايات المتحدة- وهو أمر دعت إليه الهند لسنوات عديدة، وتركز أيضاً على إيجاد مصادر بديلة للطاقة كافية للسماح لنا بالاستغناء عن كل من وقود النفط والوقود الذري.

هنالك عالم آخر ممكن. وكما يبين، على نحو وافٍ، العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في هذا الكتاب، فإننا نحن الشعب، نحتاج فقط إلى ترجمة ماجرى تخيله سابقاً إلى واقع.

من المؤكد أنَّ الهند تتقدم إلى الأمام بتسارع مطرد. وهذا حالنا جميعاً. والسؤال هو باتجاه أي مصير.

مدينة نيويورك

10 أيلول «سبتمبر» 2007

كلمة شكر

الهند تسري في عروقي. وهي تسكن في قلبي أيضاً. لقد كتبت هذا الكتاب لأنني أعتقد أن الهند تشكل أهمية غير مسبوقة بالنسبة لمستقبل عالم يعيش أزمة.

الهند بلد لا ينضب، هي أُعجوبة بلد ساحرة إلى ما لا نهاية. إنها مغرية تفوق الوصف حتى في جمال ثقافتها الغنية، ونصبها التذكارية الخيالية ومناظرها الطبيعية الخلابة. الهند هي أيضاً مكان للقسوة الاجتماعية الشديدة، والمعاناة الكبيرة، والمشكلات المخيفة فعلاً. هي تشكل نموذجاً لحالة ما بعد الحداثة، ويوجد في الوقت ذاته في كل لحظة من لحظات التاريخ البشري، وضمن سياق كل سرد منطقي علمي، وفلسفي، وديني عظيم جرى التعبير عنه بدقة، على الإطلاق.

وليس بالإمكان الإحاطة بالوحدة المتكاملة للهند في كتاب واحد بمفرده، لا سيما عندما تكون البلاد آخذة في التغيير بخُطا متسارعة مشهودة. إنه لأمر حتمي أن العديد من الأشخاص اللطفاء والجهود المهمة لم تجد لها مكاناً في هذه الصفحات. ومع ذلك وفي رحلتي إلى هند القرن الحادي والعشرين، التقيت أُناساً عاديين يتأقلمون مع ظروف غير عادية وأناساً ممن يمتلكون رؤية استثنائية ودافعاً استثنائياً وملتزمين بإحداث تحوّل في الهند، وهم بقيامهم بذلك، يحدثون تحوّلاً في العالم في حياتهم. وأملي أن تحمل قصصهم في مضمونها ما هو أكثر كثيراً من الحقائق التي أرويها، وإنه سيكون هناك في النهاية، شيء من الإنسانية الرائعة للهند ستحرك القارئ لكي يرى الهند ويرى عالمنا من زاوية جديدة.

كان ردالفعل الذي لقيته من الأشخاص الذين اتصلت بهم للمساعدة على إجراء الدراسات الخاصة بهذا الكتاب هائلاً تماماً. فهنالك حماسة مثيرة جداً إزاء النهضة

المذهلة للهند، وقلق عميق جداً إزاء التحديات الخطيرة التي تواجهها الهند، إلى حد أنه كان هناك مراراً وتكراراً أشخاص غرباء كلياً يفتحون لي قلوبهم، وبيوتهم، ودفتر الأسماء والعناوين الذي يخصهم من دون تردد. فإذا ما كنت ومن دون انتباه قد أغفلت ذكر أحد في كلمة الشكر اللاحقة فإنني أعتذر بصدق، وممتنة بالقدر نفسه.

لقد ألح عليَّ كريستوف جافريلو من مركز دراسات العلاقات الدولية في باريس بأن أحمل معي فكرة كنت أُشاطره إياها من أجل وضع كتاب عن «الهند العالمية»، إلى راجيش شارما من دار النشر الفرنسية «آكت سود» Actes Sud وكان راجيش مشجعاً بشكل بالغ -وظل كذلك من البداية إلى النهاية- وانطلق المشروع.

أريد أن أَشكر وبشكل خاص وكيلي، ستيرلينغ لورد، لكونه آمن بهذا الكتاب وآمن بي منذ البداية، ولأجل كل الدعم الذي قدمه. وعمل المحرر الذي أشرف على عملية تنقيح كتابي لدى مؤسسة سكريبنر اليكسيس غارغاليانو بجهد كبير مثلي تقريباً لكي يتيقن من أمر الانتهاء من وضع هذا الكتاب بالسرعة اللازمة، وحثني على استغلال مخزونات جديدة من الطاقة، ودفعني لكي أفهم بشكل أعمق، وأكتب بصورة أفضل عند كل خطوة. شكراً للدعم الرائع والجهد الشاق الذي بذلته سوزان مولداو، كيت بيتمان والفريق بأكلمه في مؤسسة سكريبنر: شكراً لكم. كما أود أن أشكر الأشخاص الذين ساعدوني في إجراء الدراسات والبحوث على كل جهودهم ومثابرتهم في عملهم: غاريما سينغ، توم اوغورزاليك، ميرون تيسفامايكل وباتريشيا سوارت،التي شاركتني ما لديها من تصورات وآراء مفيدة عن موضوع صناعة الأفلام والأعمال الفنية الترفيهية الهندية وتكرمت بإجراء الاتصالات لربطي مع شركة «تونز» في مدينة ترايفاندروم. كذلك أُريد أن أشكر الأشخاص الذين قرؤوا مخطوطة الكتاب قبل طباعته: مارك ارونسون، إلياسا ايريس، جونا بلانك، مارينا بودوس، وميشيل واكر. وفي حين أنني أتحمل المسؤولية عن أي أخطاء أو معلومات ناقصة لم تنشر، فقد جعلت المعلومات الإضافية الصادقة والعملية التي حصلت عليها من هؤلاء الكتاب الرائعين والأصدقاء المتميزين، من هذا كتاباً أفضل كثيراً.

بالإضافة إلى العديد من الناس الذين تكرموا بمشاركتي حكاياتهم بسخاء والتوسع فيها، أودأن أشكرجودي كيلاتشاند من «الجمعية الآسيوية» العالمية، التي عرَّفتني على

العشرات من الأشخاص في الهند الذين أصبحوا مرجعاً أساسياً بالنسبة للكتاب؛ وكان سريناث سرينفاسان يدعمني بكل ما أوتي من حماسة. وقد عرفني أيضاً إلى أشخاص عديدين قمت بإعطاء نبذة عنهم أو الاقتباس منهم. وفي «مؤسسة الهند الأمريكية» بادر كل من براديت كاشيان، انجالي شارما وريما ناندا إلى تقديم المساعدة دون أي تحفظ. ولم تتردد سريدار اينفار من منظمة TIE بإيصالي بالعديد من الأشخاص الذين باتت مساعدتهم أساسية. وكان كل من موليكا دوت، نيروبام باجباي ونصرت دوراني مفيدين للغاية. وأعطاني ريتشارد سيليست بعد مدة قصيرة لائحة أساسية بأشياء لها أهميتها، وجهت أعمال البحث التي قمت بها. وشاركني رون هيرا آراءه بشكل موسع. وحثني ستانلي وولبرت على كتابة الكتاب عندما كانت الفكرة في طور التشكل.

في الهند أود أن أشكر أسرتي لا سيما عمي وعمتي ديليب وديبتي كامدار. لقد شعرت بترحيب كبير وأنا أخرج من صالة الركاب القادمين على متن الرحلات الدولية في مطار دلهي بعد رحلة طويلة، مع رؤيتي لابتسامة عمي ومعرفتي بأن هناك وجبة طعام لذيذة وسريراً مريحاً بانتظاري في البيت. وفي بومباي قامت خالتي راما باريك، وابنة خالتي ريشما باريك، وعمتي يوشا كامدار، وخالي وخالتي هيمات وبادما كارا، قاموا جميعهم بتأمين مساندة وحسن ضيافة كلها محبة وحنان. ويضم الأصدقاء الذين استضافوني وقدموا لي الطعام والمبيت والتشجيع مالا وتجبير سينغ، راسيك وبانّا هيماني. وأعدّت لي عائلة صديقتي مينو ثارور من آل كورجيس في كالكوتا استقبالاً حاراً جداً بالفعل، وأطلعني أخوها سيكهار على العمل الرائع الذي كان يقوم به في أحد الأحياء الشعبية الفقيرة في كالكوتا، وعرفني إلى سنجاي بهانسال، وجعلني على تواصل مع اينا بوري في دلهي، التي قدمتني إلى شانكار راو، الذي تولى الاعتناء بأمر إقامتي في مدينة حيدر آباد. أيضاً من المناسب تقديم الشكر إلى راكيش تشوبرا وغولشان لوثرا. كما أتاح لي آر.كي ميشرا فرصاً كثيرة.

ومن اللائق توجيه شكر خاص في باريس إلى كريستوف غيلموتو وأنييس زوبانوف اللذين أعطياني مفتاحاً لشقتهما مؤخراً، بعدما توقفت هناك مرات عديدة في طريقي من وإلى الهند؛ وإلى غبل كورتوا وجان داميان ثيوليبه، وانغريد جستين - ثيرواث. وفي لندن من الواجب تقديم الشكر إلى هيتيش وترابتي ميهتا، وإلى ايلار وتشيتان ميهتا. وفي الهند، لا بد

لي من أن أشكر بشكل خاص، على صداقتهم، وتوجيههم أو أفكارهم المفيدة، كلاً من كانتي باجباي، ديليب تشيريان، جاي. بي داسوزا، ديليب داسوزا، آنيتا پاتيل ديشموك، ميناكشي غانغولي، كاران غروڤر، رامتشاندرا غوها، عابد حسين، برالاي كانونغو، غورميت كانوال، نآزنين كارمالي، براتاب بهانو ميهتا، آجاي ميهرا، روجر بيرييرا، سري رينغاناثان، نيليما روڤسن، ڤارون ساهني، موليكا سارابهاي، سمير ساران، ساتڤيك ڤارما، پاڤان ڤارما، هارجيف سينغ، جايوتسنا سينغ، ريتا سوني، وجايوتسنا اوپال.

أخيراً كان والدايّ يشجعاني على المضي في عملي إلى الأمام كما كانا يفعلان دائماً، في حين كانت أُسرتي الخاصة تتدبر أمرها مع سلسلة من الغيابات الطويلة والمتكررة لي عن المنزل، وبعدها مع أم وزوجة شاردة الذهن إلى حد بعيد. أتوجه إليهم بالشكر من أعماق قلبي على محبّتهم لي وعلى صبرهم وتحمّلهم.